

ما هو المطلوب من الحاكم الاسمشاري؟

2017-11-13 شبكة النباء

إن الدولة، أفة دولة لا يمكنها أن تمتلك الصفاء الراقفة للدولة، ما لم يكن نظامها السفساسف، اسمشارف، وكابفنة حكومتها، الوزراء ورئفسهم، حرة، ففءر أعمال واحففاءاء الأمة وفق مباء الاسمشارة، وفف حال ضعف أو ففاب الشرط الأفر (الاسمشارة)، لا فمكن لدولة العصر الحالي أن فضاهاف الدول المففءمة، فالحقفقة الفف فم فأكفءها وففبفها فف عالم السفساسة، أن فقدم أفة دولة مرففب ف بصورة مصفرفة من مباء الشورف، فحاكم الدولة هنا فنبغف عفله أن فكون اسمشارف أفضا، ولا فكفف للحاكم أن فطباق المباءئ الإسلامفة فف إءارة الدولة والأمة، فهناك حفمفة فف دولة العصر ففمفل بوجود مباء الشورف بصورة حاسمة.

فقول الإمام الرافل، أفة الله العظمف، السفء محمد الحسفنف الشفرزف (رحمه الله)، فف كتابه القفم الموسوم بـ (الشورف فف الإسلام): (لا فكفف للحاكم الإسلامف أن فطبَّق مباءئ الإسلام وقوانفنه، بدون ففبفق مباء الشورف الفف هو ركن من أركان الحكم فف الإسلام).

وقء انشغفل البشرفة منذ نشوئها، كانت فبفء عن فرففة وأسلوب إءارف فحقق لها الاسفقرار والأمان وسلامة الوجود، مع فهفة لوازم العفش الكرفم، فمنا أن بءأ الإنسان بالفحول من حالة عءم الاسفقرار والفرفف وراء غذائه أفنما كان، الف الفباب، بءأ أشكال عءفءة من الفجمعااء البشرفة ففكون هنا وهناك، ومع فطور هءه الفجمعااء، أخذت الحفة الجماعفة ففعءد أكثر وففءا إلى إءارة وقفاة فف مففلف شؤون الحفة، من هنا فظهرت الحاجة الف الزعامة والحكم لإءارة شؤون الناس، مقابل أن ففنازل هؤلاء الناس عن بعض حرفاءهم لصالء الزعفم أو الحاكم، أو شفخ العشفره وما شابه.

وفعلم البشر فوما بعء آفر، بعض الفطوااء الفف ففظم العلاقة بفن الأعلى والأءنف، أف الحاكم والمحكوم، وقد أثبف فمفع الففارب الفارفخفة الفف ففعلق بفكم الأمم والشعوب، أن الحكم والسلفة فجب أن ففم وفق عقق ففظم العلاقة بفن الحاكم والمحكوم، علف أن فلفزم الفرفان بفنوء هءا العقق، وأن أف فلل فف الففنفذ من أف فرف وخاصة الحاكم (المسفاأر بالسلفة) سفؤءف الف

بطلان العقد، كما أثبتت التجارب بشكل قاطع، أن احترام بنود العقد يؤدي الى بناء دولة مدنية ناجحة مستقرة.

الديمقراطية والشورى مبدأن متقاربان

إن التقارب بين الشورى والديمقراطية واضح، فكلاهما ضد الحكم الاستبدادي، كما أن مصطلح الاستشارة هنا، يقابل مصطلح الديمقراطية، أو انتهاج المبدأ الديمقراطي في إدارة الحكم، لذلك في غياب الاستشارة، لا يمكن بناء دولة مدنية، تحمي الجميع وتعديل بين الجميع، وإذا حدث خلل في معادلة الاستشارة تساوي الحكم، بمعنى الاستشارة تعادل الحكم، فإن كل شيء يتعلق بحياة الشعب أو الأمة سيختل، وسوف تحدث صراعات وتعقيدات تؤدي بالنتيجة الى فقدان الثقة بين الحاكم والمواطن، لذا لابد من تدخل الاستشارة في جميع شؤون الأمة، لضمان استمرارية الحياة ونشاط الناس بطريقة عادلة.

يقول الإمام الشيرازي، حول هذه النقطة المهمة: إن (كل شيء يرتبط بشؤون الأمة لابد من الاستشارة فيه).

وثمة دلالة حاسمة على تسيير العلاقة بين السلطة والمواطن وفق قواعد استشارية تضمن الاشتغال بمبدأ العدالة، وهكذا تتضح لنا القيمة الكبرى للاستشارة في تحقيق عملية التوازن في السلطة، لأن عدم الاستشارة سيؤدي حتما الى تركيز السلطة المستبدة في النظام الحاكم ومن ينتمي إليه من الحاشية والمعاونين والمقربين أيضا، وبالتالي سوف يسود نظام اللاعدالة في التعامل مع الكفاءات والقدرات والمهارات التي يتمتع بها افراد الأمة أو الشعب، من هنا فإن الاستشارة والتقدم صنوان لا يفترقان، بمعنى أن الديمقراطية الراسخة غالبا ما تقود الشعب نحو التطور والازدهار، أما غياب أو ضعف الاستشارة والديمقراطية، سيؤدي قطعا الى توليف وصنع دكتاتور، قد يبدأ هادئا متوازنا، لكن بذرة الطغيان في داخله ستتمو وتكبر عاجلا أم آجلا، وهذا لا يخدم الأمة، وما يناسبها هي اعتماد مبدأ الشورى الذي سيسهم بقوة في نشر العدالة بين الناس، ومن ثم ظهور الكفاءات في جميع المجالات.

نلاحظ ذلك في قول يقول الإمام الشيرازي الحاسم: (إذا طبقت الاستشارة، تظهر الكفاءات، وتتقدم عجلة الحياة إلى الأمام بسرعة كبيرة).

ويرى المهتمون أن هناك تناقضا شديدا بين الشورى والاستبداد، وهذا هو سر نجاح الحكومات التي تنحو الى تغليب الاستشارة على رأي الفرد الواحد، فاختصار الجميع في رأي وعقل واحد فيه خطورة جسيمة، لذا فإن الشورى كما هو متفق بين الجميع، تعمل على مقارعة وإضعاف الاستبداد، وهنا تحديدا تكمن أهمية الشورى في إدارة شؤون الدولة المدنية، لذلك يتضمن العقد القائم بين الحاكم والمواطن، إلزاما تاما بمبدأ الشورى في إدارة البلاد، وأن الحاكم الذي يحدد عن هذا الشرط سوف يخرج عن التزامه بنود العقد، ولذلك يلجأ مثل هؤلاء الحكام الى سرقة السلطة والاستئثار بها من خلال عدم الالتزام بمضامين العقد المبرم مع المواطن.

الفوائد الجمة لمبدأ الشورى

ولابد من أن نفهم ونطلع على الفوائد الجمة التي تتحقق في ظل مبدأ الشورى، فهي لا تستثنى جانبا من جوانب الحياة، وكل الأمور مهما كانت صغيرة او كبيرة، ينبغي أن تخضع للشورى، لذلك من غير الجائز ولا المقبول، أن تسمح الأمة أن يحل الاستبداد محل الشورى في الحكم، حتى في أصغر مفاصل الدولة والحكومة والشعب.

من هنا يرى الإمام الشيرازي: أن الشورى تشمل (أي أمر مرتبط بقطاع من الأمة صغيراً وكبيراً، فالاستبداد في الأمة بالحكم محرم، حراماً بحجم الأمة).

لذلك لا يصح أن نسمح للفردية أن تقوّض مساعي الجماعة، ومن محاسن الشورى أنها تسمح للجميع بالمشاركة في الرأي والنقاش ولا تكتم الأفواه، أما الفردية فهي تختصر جميع الأفكار والآراء في رأي واحد، هو رأي الحاكم.

وعلينا أن نفهم بأن مبدأ الشورى، على الرغم من أنه يسمح بالتداول والنقاش في الصياغات كافة، ولكنه لا يسمح للحاكم والحكومة بالتجاوز على المال العام أو العبث بالقواعد المحسومة، وعدم

العدالة فف توزفف الثروات؁ لأن العفد الذف ففرم بفن الحاكم والمواطن؁ ففجفز للحاكم التصرف بالثروات الفف تعود للمواطنين؁ أو ما فسمى بالمال العام؁ ولكن هذا لا فعنف أن الحاكم ففصرف بهذا المال؁ أو بنفوس المواطنفن فف الحروب مثلاً كما فرغب هو؁ أو كما تفرض عفله رغباته الفف قد تكون خاطئة.

ولفنا شواهد عةفة عن ذلك؁ كما فف الحاكام الطواغفث الذفن لا تملأ شهفثهم سوى إرافة الدماء؁ وقد قءم لنا الفارفخ قصفا كثرفة عن مثل هؤلاء الحاكام المسفبدفن الذفن زجوا بشعوبهم فف معارك وحروب طاحنة من اجل صنع المجد الشفصف لا أكثر؁ من دون أن فعبأ الدكتاتور بالخسائر الجسفمة الفف تطال أرواح وممفلكات الأمة.

من هنا فؤكد الإمام الشفرافف قائلأ: (فجب الأخذ بالمشورة بقدر فحقق إجازة التصرف فف المال والنفس لا أكثر ولا أقل).

وهذا الأمر بطفبعة الحال؁ فحملنا مسؤولة كمواطنين وحكام؁ للالتزام بمبءأ الشورى الفف تساعدنا على حفظ الحقوق؁ وهف بمثابة صمام الأمان الذف ففمنع من الانزلاق فف الانحراف؁ وهذه هف ذروة ما تمنحه الشورى للءول والأمم والحكومات الفف تعمل فف إطارها لفحقق الأمن والسلام والاستقرار والتقدم.